لجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص مالية مؤسسة

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أهمية النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة في مؤسسة مطاحن سوفيا – البياضة في الفترة (2015/2014)

من إعداد الطالبات:

- ✓ الشيماء نوبلي
- ✓ عبير مولاتي
- ✓ سلمة عدي
- ✓ يسمين مناعي

تحت إشراف الدكتور:

– محمد البشير بن عمر

السنة الجامعية: 2016 – 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبية
تخصص مالية مؤسسة

تقرير تربص مقدم لاستكمال متطلبات شهادة الليسانس
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أهمية النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة

دراسة حالة في مؤسسة مطاحن سوفيا – البياضة في الفترة (2015/2014)

من إعداد الطالبات:

- ✓ الشيماء نوبلي
- ✓ عبير مولاتي
- ✓ سلمة عدي
- ✓ يسمين مناعي

تحت إشراف الدكتور:

– محمد البشير بن عمر

السنة الجامعية: 2016 – 2017

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

"كن عالما . . فان لم تستطع فكن متعلما، فان لم تستطع فأحب العلماء، فان لم تستطع فلا تبغضهم"

بعد رحلة بحث وجهد واجتهاد تكللت بانجاز هذا البحث، نحمد الله عز وجل الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا إلى انجاز هذا العمل . نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على انجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهناه من صعوبات , ونخص بالذكر الأستاذ الذي أشرف على تأطيرنا محمد البشير بن عمر الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وأفكاره ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في إتمام هذا البحث .

وكل الامتنان والعرفان إلى الأساتذة الذين قدموا لنا العون والدعم والسند طيلة أيام الدراسة

والى كل هؤلاء نسأل الله أن يمد لهم بالعمر وأن يزكيهم بأجر الثواب

ونحمد الله على ما أمد لنا من عونه

الإهداء

إلى من أحمل اسمه بكل فخر إلى من تجرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير **أبي العزيز**

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله

إلى من آثرتني على نفسها

إلى من علمتني علم الحياة و الصمود مهما تبدلت الظروف

إلى رمز الحب وبلسم الشفاء

إلى القلب الناصع بالبياض **أمي الغالية**

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي **إخوتي وأخواتي**

إلى من رافقني طيلة المشوار الدراسي **أساتذتي**

الآن تفتح الأشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة في ظلمة لا يضيء

فيها إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة إلى الذين أحببتهم وأحبوني **صديقاتي**

عدي سلمة

الإهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أبي الغالي الذي لم يبخل علي يوما بشيء

وإلى أمي الحبيبة و الغالية التي زودتني بالحنان والمحبة

أقول لهم أنتم وهبتموني الحياة والأمل والنشأة على شغف الإطلاع والمعرفة

وإلى إخوتي أسرتي جميعا

وإلى كل يد سعت ليرى هذا العمل نورا

وإلى الذين بذلوا كل نفيس وغال لتكلل هذه المسيرة بنجاح

إلى القلعة الحصينة التي ألجأ إليهم عند شدتي صديقاتي الأعزاء

مناعي يسمين

الإهداء

بعد بسم الله الرحمان الرحيم وصلاة والسلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا وبعد :

أهدي ثمرة نجاحي إلى من غمرتني بعطفها وحنانها في صغري وتمنت تفوقي ونجاحي في كبري أمي حفظها الله ورعاها .

إلى الذي زرع فيا روح المثابرة والتحدي وكان عونا لي في مواصلة دربي

إلى شعاع الروح الضوء الذي لا يفارقني، أبي العزيز أطال الله في عمره .

إلى من تقاسمت الحياة معهم إخوتي و أخواتي

إلى صديقاتي

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجية من الله تعالى التوفيق .

مولاتي عبير

إهداء

إلى من ربتني و أنارت دربي، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى معنى الحب والحنان،

إلى أغلى إنسان في الوجود (**أمي الحبيبة**)

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من دفعني إلى العلم و به أزداد افتخار، إلى القلب الكبير(**والدي العزيز**)

إلى إخوتي وأخواتي، **رميصاء، هاجر، محمد، يوسف**

إلى أساتذتي الكرام وكل رفقاء الدراسة

إليهم جميعا أهدي جهدي المتواضع هذا راجية من الله تعالى التوفيق

نوبلي الشيماء

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
قائمة الجداول	
المقدمة	أ-ج
الفصل الأول: أساسيات حول النسب المالية في المؤسسة	14-05
تمهيد	05
المبحث الأول: ماهية النسب المالية	06
المطلب الأول: النبذة التاريخية حول النسب المالية	06
المطلب الثاني : تعريف وأنواع النسب المالية	08
الفرع الأول: تعريف النسب المالية	08
الفرع الثاني: أنواع النسب المالية	08
المطلب الثالث: أهمية وأهداف النسب المالية	10
الفرع الأول: أهمية النسب المالية	10
الفرع الثاني: أهداف النسب المالية	11
المبحث الثاني: شروط ومحددات استخدام النسب المالية	12
الفرع الأول: شروط النسب المالية	12
الفرع الثاني: محددات استخدام النسب المالية	12
خلاصة الفصل الأول	14
الفصل الثاني: فعالية النسب المالية في تحسين الأداء المالي لمؤسسة سوفيا	33-16
تمهيد	16
المبحث الأول: بطاقة فنية حول مؤسسة سوفيا	17
المطلب الأول: نشأة وتاريخ مؤسسة سوفيا	17
الفرع الاول: نشأة المؤسسة سوفيا	17
الفرع الثاني: تاريخ المؤسسة وتعريفها	17
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح المصلحة	18

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوفيا	18
الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة سوفيا	19
المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي	21
المطلب الأول: مفهوم واهداف وأهمية الأداء المالي	21
الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي	21
الفرع الثاني: اهداف الاداء المالي	22
الفرع الثالث: أهمية الأداء المالي	23
المطلب الثاني: أدوات ومراحل الاداء المالي في المؤسسة	25
الفرع الأول: أدوات تقييم الأداء المالي في المؤسسة	26
الفرع الثاني: مراحل الأداء المالي	26
المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي	28
الفرع الأول: معايير الأداء المالي	28
الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي	29
المبحث الثالث: استخدام النسب المالية في تحسين وتحليل الاداء المالي	31
المطلب الأول: تحليل نسبة الأصول	31
المطلب الثاني: تحليل نسب السيولة وربحية	32
المطلب الثالث: تحليل نسبة الالتزامات	32
خلاص الفصل الثاني	33
الخاتمة العامة	35
قائمة المراجع	38
قائمة الملاحق	

فهرس الجداول

الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	حساب نسبة الأصول المتداولة والملكية لسنة 2015	32
2-2	حساب نسب السيولة والربحية لسنة 2015	33
3-2	حساب نسبة الالتزامات لسنة 2015	33

رقم الملحق	عنوان الملحق
1	الميزانية المالية لمؤسسة سوفيا لسنتين (2014-2015)
2	جدول حسابات النتائج لمؤسسة سوفيا لسنتين (2014-2015)

مقدمة عامة

أصبح من المعروف أن المؤسسات الاقتصادية في حالة سباق نحو المستقبل لما لها من تحديات وشدة المنافسة بين المحيط الخارجي الذي يتميز بتطور سريع وعميق في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتكنولوجية والتي تفوق قدرة المؤسسة وعدم قدرة التكيف مع الوضع الجديد الذي يتميز بمعطيات جديدة.
وبعد أن كان هدف المؤسسة هو تحقيق تقدمها وازدهارها أصبح همها الوحيد هو إيجاد حلول تسمح لها ببقائها مما أدى بها إلى السعي نحو البحث عن دراسة تفصيلية لنتائج الأداء المالي لتفسيره وتحديد مواطن الضعف والقوة في السياسات المالية المتبعة بالمنشأة وهدا ما يحققه الاعتماد على النسب المالية .

وتعتبر النسب المالية من أدوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي-المحاسبي المعاصر، في إيجاد العلاقات بين البيانات والمعلومات الاقتصادية التي يتم الحصول عليها من مصادرها المختلفة وأساس استخدامها قائم على فكرة مفادها أن أي رقم من الأرقام لا يدل على شيء مهم في حد ذاته، ولا يقدم معلومات مفيدة إلا إذا تم مقارنته بغيره من الأرقام .

فعند استخدام النسب المالية بشكل جيد ومناسب تستطيع المؤسسة تقييم أداءها وخاصة المالي، فالأداء المالي يعتبر من أهم الوسائل الذي يستخدمه علم الإدارة والذي يعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها طويلة الأجل ومدى قدرتها على استغلال مواردها نحو تحقيق الأهداف المنشودة فهو المرآة التي تعكس وضع المؤسسة من مختلف جوانبه وتسعى كافة الأطراف في المنظمة إلى تقرير الأداء الأمثل .

إشكالية البحث

أصبح تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، أمرا ضروريا ومن ثم أصبح لازما على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية ومقارنة بياناتها بالسنوات السابقة وبما يعزز كشف نقاط الضعف والقوة ويحقق تحسين في الأداء وهدا طبعا يتحقق بالاعتماد على النسب المالية واستخدامها كأداة لتقييم الأداء، ومن خلال هدا فان السؤال الذي نحاول الإجابة عنه في بحثنا هذا هو:

" ما أهمية النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة ؟"

ولمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالنسب المالية في المؤسسة؟
- هل تؤدي النسب المالية إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة؟
- هل تعتمد المؤسسات الجزائرية (مؤسسة سوفيا) في تحسين أداءها على النسب المالية؟

فرضيات البحث

1- النسب المالية هي علاقة ما بين متغيرين أو بندين من بنود القوائم المالية.

2- تؤدي النسب المالية إلى تحسين الأداء المالي في المؤسسة.

3- تعتمد المؤسسات الجزائرية(مؤسسة سوفيا) في تحسين أدائها على النسب المالية.

أهداف البحث

- إبراز أهمية النسب المالية كونها تقنية من تقنيات اتخاذ القرار.
- إبراز مدى فعالية وأهمية هذه التقنية.
- عرض أهم النسب المالية المستخدمة في المؤسسات.
- إبراز أهمية النسب المالية كأداة لتقييم الأداء.
- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.
- التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة.

أهمية البحث

- تكمن أهمية الموضوع في أنه يتعرض لموضوع مهم بالنسبة للمؤسسة الجزائرية.
- يعتبر من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج المؤسسات الاقتصادية عن طريق تحليل القوائم المالية، باعتبارها قاعدة معلوماتية تساعد على تقييم أداء المؤسسات بحيث تظهر النسب المالية تلك المعلومات بنقاط ضعف المؤسسة ومدى سلامة أوضاعها المالية من خلال ممارستها لنشاطها وتكون عون لها في ترشيد قراراتها.

منهج البحث

اعتمدنا في بحثنا هدا على المنهج الوصفي والتحليلي حيث استعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري ودالك لتوضيح مختلف المفاهيم أما المنهج التحليلي فقد استخدمناه في الجانب التطبيقي ودالك لتحليل المعلومات والوثائق ولقد تم الاعتماد في هده الدراسة على مختلف المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع

أ- أسباب موضوعية:

- أهمية الموضوع وخاصة في ظل التحولات الحالية التي تتسم بتوسع رقعة المنافسة وانفتاح الاقتصاد الوطني.
- معرفة كيفية استخدام النسب المالية في المؤسسة ومدى قدرتها على تحسين الأداء.

- طبيعة الموضوع وأهميته بالنسبة للمؤسسة باعتباره بمثابة المحرك أو العجلة التي تقود المؤسسة.

ب- الأسباب الذاتية:

- اهتمام شخصي بالاطلاع على كل ما يتعلق بالنظام المحاسبي المالي وبحكم علاقة الموضوع بتخصص الدراسة.
- كون الموضوع من بين المواضيع الجديدة والتي لم يتطرق إليها كثيرا وخاصة مع التحول إلى النظام المالي.

هيكل البحث

يتكون هدا البحث من فصلين تسبقهما مقدمة وتتبعهما خاتمة.

فصل نظري والآخر تطبيقي،فتناولنا في الجانب النظري بداية الفصل الأول الذي تناول أساسيات حول النسب المالية،وقد تم تناوله خلال مبحثين يشتمل المبحث الأول على ماهية النسب المالية، كما تناول المبحث الثاني شروط ومحددات النسب المالية.

أما الفصل الثاني تم فيه تناول فعالية النسب المالية في تحسين الأداء المالي، وجاء في ثلاث مباحث، اشتمل المبحث الأول على بطاقة فنية حول المؤسسة سوفيا، والمبحث الثاني على ماهية الأداء المالي، أما المبحث الثالث تناول استخدام النسب المالية في تحسين وتحليل الأداء المالي والخاتمة اشتملت على النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

أساسيات حول النسب المالية في المؤسسة

تمهيد

تعتبر النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي في القوائم المالية، حيث ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر عندما كان يستعين فيها أنا ذاك المستخدمون و أصحاب الصلة لاتخاذ قراراتهم .

ونحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى أساسيات حول النسب المالية حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين، تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية النسب المالية في عدة نقاط هي: التطور التاريخي لنسب المالية و تعريفها و أنواعها و أهدافها و أهميتها، وفي المبحث الثاني تناولنا شروط ومحددات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عندا الاعتماد على النسب المالية في تقييم الأداء و أوجه النشاط المختلفة.

المبحث الأول: ماهية النسب المالية.

المطلب الأول: نبذة التاريخية عن النسب المالية.

يتفق المؤلفون على أن النسب المالية قد مرت بعدة مراحل باعتبارها أداة للتحليل المالي.

وهذه المراحل نوجزها فيما يلي:[1]

أ_المرحلة الأولى (حتى قبل سنة 1900 م):

ارتبط استخدام النسب المالية في هذه الحقبة التاريخية بعاملين هما الإدارة العلمية وتطور التحليل المالي.

وفي الولايات المتحدة بدأت البنوك سنة 1870 م بطلب القوائم المالية من المقترضين قبل منحهم القروض، وأصبحت القوائم المالية من ضمن المرفقات المطلوبة لأي قرض سنة 1890 م. وفي عام 1891 م استخدمت نسبة التداول كأول مرة.

ب_ المرحلة الثانية (ابتداء من 1900 م وحتى 1919 م):

في هذه المرحلة، ظهرت مجموعة من التطورات أهمها:

1_ تم نشر قرابة عشر نسب سنة 1905 م، وتم استخدامها في مجالات مختلفة في التحليل المالي.

2_ تم استخدام بعض المعايير الرئيسية، وأهمها معيار 1:2 في مجال نسبة التداول.

3_ في سنة 1919 م ظهرت أهم دراستين متعلقتين باستخدام النسب المالية في التحليل المالي والأغراض الإدارية الأخرى.

4_ قام المحلل المالي (الكسندر والي) بدراسة طبق فيها سبع نسب مالية مختلفة على قرابة 981 شركة، أظهرت الدراسة وجود اختلافات واضحة بين النسب المتعلقة بصناعة محددة، أو في منطقة جغرافية واحدة، عن مثيلاتها في صناعات أخرى، وفي مناطق جغرافية أخرى.

5_ قامت الشركة المسماة (دوبون) باستخدام مجموعة من النسب المالية للأغراض الإدارية وأظهرتها على شكل هرم لتحليل النتائج العمليات التي تقوم بها، ومما يذكر أن النسبة العائد على رأس مال المستثمر كانت في قمة هذا الهرم، بينما كانت قاعدة الهرم مجموعة من النسب المالية منها معدل الدوران، ونسب الربح والمبيعات.

ج_ المرحلة الثالثة (ابتداء من 1920م وحتى 1929م):

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

1_ قامت الجامعات و الهيئات المتخصصة بالشؤون المالية والتجارية بتجميع البيانات الخاصة لكثير من الشركات، بهدف إعداد النسب المالية، وقامت بإعداد المتوسط الحسابي لمجموعة من النسب المالية.

[1]- وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي**، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007، ص-ص: 121-122.

2_ في سنة 1925م، نشر أحد الكتاب دراسة عن إعداد واستخدام 40 (أربعين) نسبة مالية.

3_ قام آخرون بإعداد مؤشر يتكون من المتوسط الحسابي المرجح لعدد من النسب عند تقييم المركز المالي للشركات،وتم استخدام (التقدير الشخصي) كمعامل للترجيح والذي يراه المحلل المالي هاما لهذه النسبة.

د_ المرحلة الرابعة (ابتداء من م1930م وحتى 1939م):

وأهم الظواهر في هذه المرحلة ما يلي:

1_ نشر المحلل المالي (فولك) 14 (أربعة عشر) نسبة مالية، وقد أعدها بناء على خبرته الطويلة في هذا المجال ، واكتسبت المجموعة شهرة عالية.

2_ تم نشر دراسات متعددة حول دور النسب المالية في توقع الصعوبات والمعوقات المالية التي قد تصادف الشركات، وكانت نتائج هذه الدراسات إمكانية استخدام النسب المالية بكفاءة في مجال التعثر المالي.

هـ_ المرحلة الخامسة (ابتداء من 1940م وحتى 1945م):

شهد النصف الأول من الأربعينات خطوات هامة في مجال التحليل العلمي للنسب المالية وتطويرها. وأهم ما شهدته الدراسة التي أنجزها (ميروين) حول تمويل الشركات الصغيرة في خمسة أنشطة صناعية مختلفة، وكانت بمثابة الدراسة العلمية الأولى في مجال قدرة التنبؤ للنسب المالية.ومن المعروف أن النسب المالية ليست إلاانعكاسا لما يسود المنشأة، وبالتالي تعطي المحلل المالي القدرة على التنبؤ بالمشاكل المتوقعة في المنشأة مستقبلا ولعدة سنوات قادمة.

و_ المرحلة السادسة (ابتداء من 1946م وحتى تاريخه):

يمكن وصف هذه المرحلة بأنها المرحلة المعاصرة، والتي حظيت وتحظي بالتطور الكبير في استخدامات النسب المالية في مجالات عدة أهمها:

1_ زيادة الاهتمام بالتحليل المالي باعتباره أداة لخدمة الإدارة، وبناء عليه اعيد الاهتمام إلى استخدام العائد على رأس المال ودوره في تقييم أداء الشركات، وتفسير نتائج نشاطها بدراسة النسب التي تؤثر على معدل العائد على رأس المال المستثمر.

2_ ظهرت مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى التوقع للعائد على رأس المال المستثمر، وكيفية استخدامه باعتباره أداة لترشيد الأداء المستقبلي للشركات،اعتمادا على التخطيط ورسم السياسات الإدارية،اتخاذ الإجراءات الكفيلة لتحقيق عائد محدد على رأس المال المستثمر في هذه الشركات.

3_ تم استخدام الحاسوب، والأساليب الإحصائية في اختبار قدرة النسب المالية على التنبؤ، للتعرف على الاختلافات بين النسب المالية المستخدمة من جهات مختلفة تنتمي لصناعة واحدة ،أو خلال فترة زمنية محددة، بهدف الوصول إلى أثر الصناعة المحددة،أو الفترة الزمنية المحددة موضوع الدراسة على النسب المالية.

4_ تجاوزت النسب المالية تلك المستخرجة من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، إلى النسب المالية المستخرجة من قوائم التدفق النقدي، و أخرى مستخرجة من البيانات المتوفرة في سوق الأوراق المالية.

المطلب الثاني: تعريف وأنواع النسب المالية.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية.

هناك عدة تعاريف من بينها:

التعريف 01: هي عبارة عن علاقة بين مؤشرين أساسين ذات معنى على الهيكل المالي أو الاستغلالي.[1]

التعريف 02: هي قيم تأخذ من الميزانية أو من الجدول تحليل الاستغلال أو منها معا ويمكن أن تكون النسب على شكل معطيات إجمالية لقيم المخزونات أو أي مركز من مراكز الميزانية أو على شكل معطيات قمنا بحسابها كرأس المال العامل أو القيمة المضافة وتعطي النسب المالية معلومات ذات أهمية بالنسبة للمحل المالي من أجل معرفة مختلف جوانب المؤسسة مثل المردودية بمختلف أنواعها والاستغلالية المالية.[2]

التعريف03: هي إحدى وسائل التحليل ومن الوسائل المهمة والمؤشرات للتعريف على المركز المالي لأي منشأة اقتصادية، فالنسبة هي علاقة مترابطة بين عنصرين من عناصر الميزانية (قوائم مالية) التي تعدها المنشأة.3

الفرع الثاني: أنواع النسب المالية[4].

لتحليل أي مؤسسة يمكن الاعتماد على العديد من أنواع النسب المالية المتداولة. وعليه فأن الباحثات اعتمدن على النسب المالية يمكن توضيح بعض أنواع النسب كما يلي:

1. نسبة الأصول المتداولة:

تعتبر الأصول المتداولة من الوسائل الاقتصادية التي يقتنيها المشروع بقصد الاتجار فيها وتحقيق ربح من وراء ذلك، ولهذا يكون عمرها الإنتاجي أقل من سنة.وتقيس هذه النسبة قدرة المشروع على تشغيل الأموال في الأنشطة الجارية، ويتم استخراج هذه النسبة عن طريق قسمة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، والتي تأخذ الصيغة التالية:

---

[1]- ناصر دادي عدون، **التحليل المالي، تقنيات مراقبة التسيير** ، دار المحمدية العامة، الجزائر، لا توجد طبعة، 1999،ص 52.

[2]- مفيد عبد اللاوي، **التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرارات التمويل** ، المكتب الجامعي، الوادي، 2007م، ص 66.

[3]- خالد وهيب الراوي ، **التحليل المالي القوائم المالية و الإفصاح المحاسبي**، دار المسيرة، الأردن ، 2000 م، ص57.

[4]- أ.د. وليد ناجي الحيالي، **التحليل المالي** ، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص-ص: 128- 134.

نسبة الأصول المتداولة = الأصول المتداولة / إجمالي الأصول .....(01)

2. نسبة السيولة:

تستخدم نسبة السيولة للحكم على مدى توفر السيولة اللازمة للوحدة الاقتصادية، لسداد التزاماتها المستحقة. وتتمثل هذه النسبة عن طريق نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة بحيث تأخذ الصيغة التالي:

نسبة السيولة= نسبة الاصول المتداولة / الخصوم المتداولة .....(02)

3. نسبة الملكية:

نسبة الملكية هي نسبة ما توفره مصادر التمويل الذاتية من أموال لامتلاك الأصول التي يستخدمها المشروع في العمليات الإنتاجية أو المساعدة فيها، وبالتالي تعتبر هذه النسبة معيارا يتم الاسترشاد به لقياس المقدرة الذاتية التي يتمتع بها المشروع لتغطية احتياجات من الاستخدامات، فكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي، وبالتالي مؤشر على قوة المشروع. وإذا كانت النسبة متدنية فإنها تشير إلى ضعف المقدرة الذاتية للمشروع على توفير استخداماته ذاتيا، وعادة ما يتم مقارنة هذه النسبة بنسب أخرى مثل نسب الالتزامات،والنسب المعيارية المتوفرة عن الشركات والمشاريع المنافسة الناجحة، وتأخذ هذه النسبة المعادلة التالية:

نسبة الملكية= حقوق الملكية / مجموع الاصول .....(03)

4. نسبة الالتزامات[1]:

تعتبر الالتزامات إحدى مصادر التمويل المهمة التي يحصل عليها المشروع من خارج نطاق حقوق الملكية، ولذلك يطلق عليها(نسبة المديونية) التي تهتم كلا من مالكي ودائني المشروع على حد سواء، حيث تبين للمالكين كفاءة سياسات التمويل التي تسيرها إدارة المشروع، إما بالنسبة للدائنين فهي تشكل لهم مؤشرا على مقدار هامش الأمان الموفر لهم عن ديونهم بذمة المشروع. وتحدد هذه النسبة بموجب المعادلة التالية:

نسبة الالتزامات= الالتزامات /اصول المتداولة .....(04)

[1]- أ. د. وليد ناجي حيالي، مرجع سبق ذكره ص-ص: 130، 148.

5. نسبة الربحية في المشاريع الصناعية:

الربحية مصطلح نسبي،يعبر عن العلاقة النسبية بين الأرباح الصافية، والمبيعات في المنشآت التجارية،وعن الأرباح الصافية وقيمة الإنتاج في المشاريع الصناعية وتهدف هذه النسبة إلى قياس قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي يمارسه.

وتعتبر هذه النسبة إحدى المؤشرات الرئيسية التي يستخدمها المستثمرين الحاليون والمتوقعون لأغراض تحديد مسار استثماراتهم، باعتبار أن الربحية هي أكثر النسب مصداقية في تحديد قابلية المشروع على تحقيق الأرباح من الأنشطة العادية التي يمارسها. وبشكل عام تأخذ النسبة المعادلة التالية:

نسبة الربحية في المشاريع الصناعية = الصافية الأرباح /قيمة الإنتاج .....(05)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف النسب المالية.

وتتمثل النسب المالي في ما يلي:

الفرع الأول: أهمية النسب المالية.[1]

يعطي مجال تطبيق النسب إمكانية استعمال واسعة جدا، وبصفة عامة فإن استخدام النسب المالية ينبغي أن يعكس بوضوح مدى النجاح الذي حققته المؤسسة عبر مدة زمنية ماضية، كما أن استخدام النسب المالية يؤدي إلى تقديم معلومات تنبئية مستقبلية وتتمثل أهميتها في ما يلي:

_ ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المؤسسة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل، وهل للمؤسسة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعا ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

_ معرفة مدة قدرة المؤسسة على معرفة التزاماتها.

_تحديد نقاط القوة وتدعيمها ونقاط الضعف والقضاء عليها للسياسة المالية المؤسسة ومتابعتها.

_التأكد فيما إذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا منخفضة، متوسطة أو عالية.

_توفير البيانات اللازمة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات و إجراء الرقابة على مختلف المستويات فمثلا النسب المالية تستخدم لتوفير المعلومات اللازمة للإدارة لرسم سياستها و اتخاذ قراراتها على أساس سليم مثلا نسبة المبيعات ونسبة المبيعات ونسبة المدينين فقد تعطي للمؤسسة قدرة أو عدم قدرة العميل على السداد.

[1]– مفيد عبد اللاوي، "**التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرارات التمويل** "، مرجع سابق ، ص: 67.

إن الغرض من استخدام النسب المالية هو تقليص من كمية المعلومات المالية المتاحة إلى حجم معقول وقابل للتحكم ويسهل المقارنة و التفسير، أي مقارنة أداء المؤسسة بالمؤسسات الأخرى لغرض تصحيح نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة ومحاولة التنبؤ بمسارها في المستقبل.

وتمتاز النسب المالية بما يلي:

_ سهولة احتسابها.

_ المظهر الكمي لها والذي يمكن تفسيره واستعماله في المقارنة.

_ تساعد المؤسسة على كشف المعلومات التي لا تكشفها القوائم المالية العادية.

الفرع الثاني: أهداف النسب المالية.[1]

ومن أهم هذه الأهداف:

_تحديد نقطة قصور أو قوة الشركة أي :

تشخيص الحالة المالية والاقتصادية للمشروع في تاريخ معين من خلال المقارنات والتقييم المخاطر بغرض استخدامها كأساس للحكم على مدى نجاح المشروع في تحقيق أهدافه والتنبؤ بمدى قدرة المشروع على الاستمرار في تحقيق هذه الأهداف مستقبلا.

وبشكل عام فإن التحليل المالي يخفض من التخمين وعدم التأكد ويجب على المحلل المالي فهم النظام المحاسبي و القدرة على ربط العوامل مع بعضها البعض للوصول إلى اتخاذ قراراتهم رشيدة.

[1] - http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=490629

المبحث الثاني: شروط ومحددات استخدام النسب المالية.

إن الاستفادة من النسب المالية وحسن استخدامها يعتبر هدف للمحلل المالي، وحتى يتمكن من تحقيق هذه الاستفادة هناك مجموعة من الشروط والمحددات التي يجب توفرها وأخذها بعين الاعتبار عند التحليل باستخدام النسب المالية.

المطلب الأول: شروط النسب المالية.

إن الاستفادة من النتائج التي تقدمها النسب المالية يبقى رهنا بالفهم الجيد والاختيار السليم لهذه النسب من أجل التوصل إلى أفضل الحلول ، وفيما يلي أهم الشروط التي يتعين احترامها أثناء استعمال التشخيص بالنسبالمالية:[1]

1-أن تكون هناك علاقة منطقية بين العناصر التي يتركب منها بسط ومقام النسب.

2-اختيار النسب التي تتفق مع الأهداف التي تهدف لها عملية التشخيص المالي.

3-أن تكون هناك أرقام مرجعية للمقارنة سواء لنفس المؤسسة خلال دورات سابقة أو لمؤسسات منافسة أو حتى من خلال نسب معيارية متفق عليها في حقل التحليل المالي.

4-عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية وأداء المؤسسة.

المطلب الثاني: محددات استخدام النسب المالية.

وبالرغم من أن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يمكن أن يوفر معلومات هامة بشان العمليات التشغيلية للمؤسسة ووضع المؤسسة المالي, فان ثمة قيود أو عيوب يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند الاحتكام لهدا الأسلوب في تقييم أداء المؤسسة واتخاذ القرارات,[2] لعل من أهمها:[3]

-إهمال النسب لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.

-صعوبة عمل المقارنة بسبب إتباع المؤسسات المختلفة لأساليب متعددة في حساب النسب المالية, فمثلا تختلف في بعض المؤسسات طرق الاهتلاكات.

-أن ا لنسب المالية تعطي صورة للأداء المالي للمؤسسة عند

نقطة زمنية محددة وبالتالي تأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الحاصلة خلال الفترة المحاسبية لإعداد القوائم المالية , الأمر الذي يؤثر على مصداقية هذه النسب كأداة للتنبؤ وقراءة المستقبل.

---

[1]- دردوري لحسن،(**مطبوعة في التشخيص المالي**)، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكميه المؤسسة ومالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

[2]- عاطف وليم أندراوس، **التمويل والإدارة مالية للمؤسسات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008 ،ص118 .

[3]- http://www.aazs.net/t2558-topic.

-النسب المالية معنية بالأرقام والعوامل ذات الطابع الكمي،ولا تقيس العوامل النوعية والتي تكون ملائمة لأغراض تقييم الشركة النسب الاقتصادية. مثلا شخصية المدير العام ومهاراته الخاصة،أو مستوى تأهيل العاملين في الشركة.[1]

-الكثير من النسب المالية هي مؤشر ساكن (Static) في وضع معين كما هو في تاريخ إعداد القوائم المالية. فمثلا نسبة التداول تعكس العلاقة بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة كما هي في تاريخ أعداد الميزانية،وليس بالضرورة أن هذه العلاقة ستبقى قائمة بالسنوات القادمة.

—النسب المالية عرضة للتلاعب من قبل الإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى إجراء معين لتحسين نسبة معينة قبل انتهاء الفترة المالية. فمثلا تستطيع الإدارة تحسين نسبة المبيعات إلى الأصول عن طريق تعجيل شحنات البضاعة خلال الأسبوع الأخير من الفترة المالية الحالية والمجدولة في الفترة المالية التالية.

[1]- eacademic.ju.edu.jo/.../...%شفافيات%20مادة%20مبادئ%20الادارة%20المالية%20الفصل

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن النسب المالية تعبر من أدوات التحليل المالي واسعة الانتشار، وهي أقدم أداة تعرف عليها الفكر المالي المحاسبي المعاصر في إيجاد العلاقات بين المعلومات الاقتصادية، وقمنا بإبراز أهمية النسب المالية للمؤسسة بالإضافة إلى أهدافها وأنواعها، وقمنا أيضا بالاستخلاص أهم شروط النسب المالية ومحددات استخدامها.

وتوصلنا من خلال دراسة النسب المالية إلى أن النسب المالية عبارة عن علاقة بين مؤشرين أساسيين ذات معنى على الهيكل المالي وتهدف إلى تحديد نقاط القصور أو القوة للمؤسسة. كما قمنا باستعراض بعض النسب المستخدمة في المؤسسات وهي: نسبة الأصول الثابتة، نسبة السيولة، نسبة الملكية، نسبة الربحية في المشاريع الصناعية، نسبة الالتزامات، إضافة إلى إبراز الشروط الأهم للنسب منها: وجود العلاقة المنطقية بين بسط ومقام النسب، عدم الاعتماد على نسبة واحدة للحكم على وضعية المؤسسة وذكرنا أيضا المحددات التي تؤخذ بعين الاعتبار منها: إهمال النسب المالية لأثر التغيرات في المستوى العام للأسعار على المعلومات المحاسبية.

الفصل الثاني

فعالية النسب المالية في تحسين الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر الأداء من أهم متطلبات المؤسسة والمحيط الخارجي لها حيث أن المؤسسة في حالة تغيير مستمر بسبب بيئتها وعلاقتها مع المؤسسات الأخرى، فالأداء المالي يمثل سمة من سمات اقتصاد الحالي.

وقد لجأت المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام النسب المالية في تحسين الأداء المالي لكونه عملية من عمليات مراقبة ومراجعة سياسة المؤسسة، ويمكنها من تحقيق أهدافها واتخاذ القرارات الملائمة لوضعها الاقتصادي ودراسة مركزها المالي.

وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: بطاقة فنية حول مؤسسة سوفيا.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي.

المبحث الثالث: استخدام النسب المالية في تحسين وتحليل الأداء المالي لمؤسسة سوفيا.

المبحث الأول: بطاقة فنية حول المؤسسة سوفيا[1].

تعتبر المؤسسة صوفيا و لمعرفتها ونشأتها يجب أن تتطرق كما يلي:

المطلب الأول: نشأة وتاريخ مؤسسة سوفيا.

الفرع الأول: نشأة مؤسسة سوفيا.

جاءت فكرة إنشاء هذه المؤسسة ليس بمحض الصدفة وإنما هي فكرة تراود مديرها منذ عدة سنوات قبل تاريخ إنشائها الفعلي،فبدأ يبحث عن كيفية تجسيدها في ارض الواقع وهذا بعد الدراسة العميقة لهذا المشروع، فقام باستشارة بعض ذو المصالح ومن لهم علاقة جدية لهذه المؤسسة فكان له ذلك وأطلق اسم مؤسسة سوفيا للصناعات الغذائية للفرينة والنخالة.

الفرع الثاني: تاريخ المؤسسة وتعريفها.

بدأ صاحب المؤسسة في رسم معالمها منذ مطلع سنة 2004، حيث قام تجسيدها الفعلي أي بنائها من قبل شركة ايطالية،حيث تم انطلاقها الفعلي كشركة في 2006/03/23 وهي تشتغل ليومنا هذا. ويقدر رأس مالها بحوالي 50000000 دينار جزائري.

تعريف: هي مؤسسة ذات طابع خاص، وتعتمد بنشاطها على طابع الصناعي في المواد الفرينة والنخالة.

[1] – بناء على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة وشرح المصلحة.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يمثل هيكل المؤسسة في شكل التالي.[1]

الشكل رقم: (2–1)

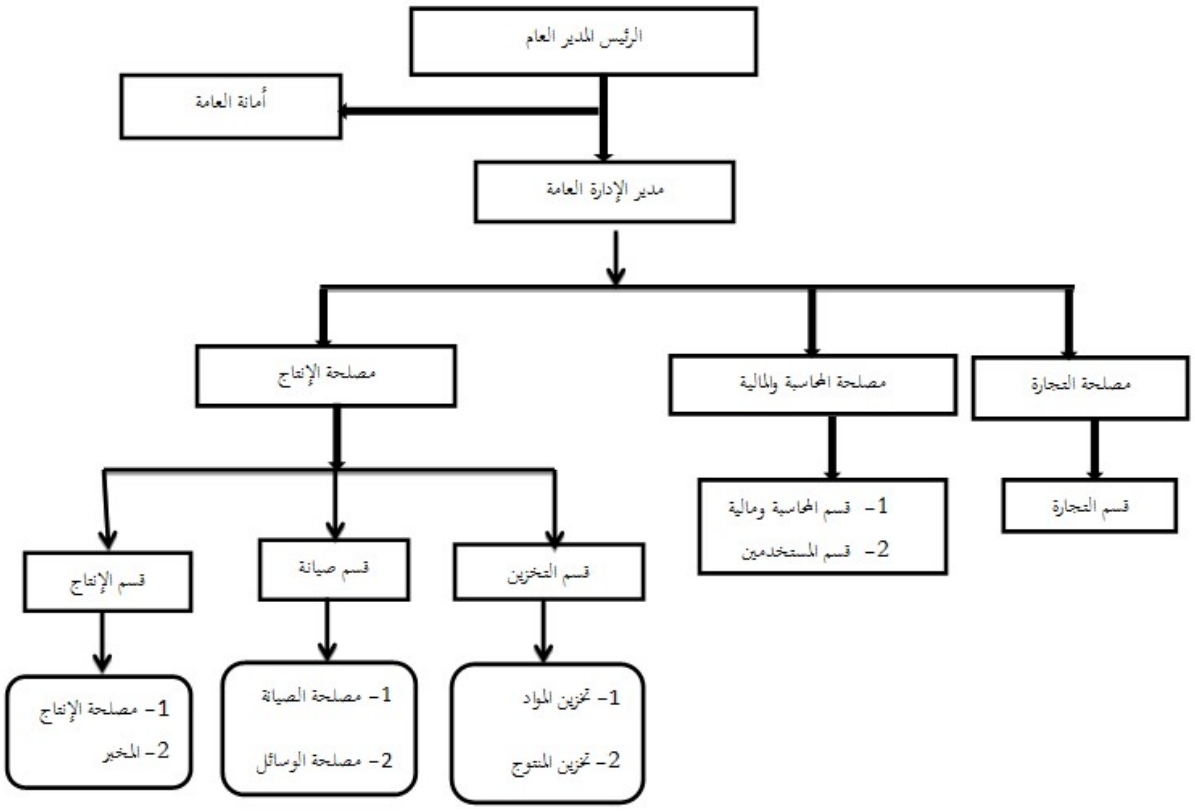

المصدر: وثائق المؤسسة.

[1]– بناء على وثائق المؤسسة.

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي للمؤسسة.[1]

1. **الرئيس المدير العام:** هو المسؤول الأول عن الشركة وتتم اعماله مباشرة مع مدير الإدارة العامة وكذا المصالح المختلفة.

2. **الأمانة العامة:** الأمانة لكل المصالح الإدارية تتجلى أعمالها فيما يلي:

- ✓ تتلقى المعلومات على مستندات خاصة بها ثم ترتبها.
- ✓ تبليغ الأوامر والتعليمات الصادرة عن المدير.
- ✓ حفظ المراسلات الخاصة بالمدير.

3 . **مدير الإدارة العامة:** يقوم بالتنسيق مع المصالح المختلفة في الشركة كما يحدد القرارات مع المجلس الإداري عبر اجتماعاته الدورية.

4 . **مصلحة التجارة:** وهي مصلحة المسؤولة عن بيع المنتوج داخل وخارج الولاية وتضم قسم التجارة وهو مسؤول عن العلاقة التجارية بين الزبائن والشركة.

5. مصلحة المحاسبة والمالية: تعتبر العمود الفقري للشركة، ولها مكانة متميزة وذلك بصفتها تشرف على وظيفة حساسة هي تقييم وتقويم دورات النشاط الخاصة بقيام الشركة من تمويل تجهيز وهي مسئولةعن تحصيل الحقوق وتسديد الديون وتضم كلا من:

- ✓ قسم المحاسبة والمالية: الذي يتولى تحصيل حقوق الزبائن بالتنسيق مع مصلحة التجارة.
- ✓ قسم المستخدمين: وهو المسؤول عن العمال وكيفية توظيفهم ومعالجة أجورهم ومتابعة كل أمورهم وانشغالاتهم وطرحها للمجلس الإداري.

6. **مصلحة الإنتاج:** هدفها الأساسي إنتاج مادتي الفرينة والنخالة وفقا للبرامج المعد سابقا، والعمل على تحسين هذا الإنتاج كما وكيفا بحيث يتماشى مع المقاييس الدولية المعمول بها وتنقسم هذه المصلحة إلى قسمين هما: قسم الإنتاج والمخبر.

تضم مصلحة الإنتاج العدد الأكبر من العمال موزعين على مختلف ورشات الإنتاج وتهدف هذه المصلحة على تنفيذ البرنامج المسطر.

أما الخبر فمهامه أن يأخذ العينات من المواد الأولية ويقوم بتحليلها من اجل معرفة مدى مطابقتها للمقاييس المعمول بها وإعطاء الإشارة للطحن.

[1]- بناءا على وثائق المؤسسة.

7. **مصلحة الصيانة:** وتنقسم إلى قسمين، قسم الصيانة وقسم الوسائل العامة، فقسم الصيانة يشرف عليها رئيس القسم ويقوم بإصلاح وصيانة كل وسائل الإنتاج والإشراف على ورشة الميكانيك وإعداد برنامج سنوي للصيانة.

أما قسم الوسائل العامة تعمل على المحافظة على أماكن العمل داخل الشركة والتكفل بنقل البضاعة او جلبها وكذلك التكفل بنقل العمال في مهمات رسمية.

8. **مصلحة التخزين:** وتنقسم إلى:

- ✓ تخزين المواد الأولية: حيث تخزن في حاويات كبيرة لمدة معينة ثم توجه إلى الإنتاج.
- ✓ تخزين المنتوج: فيخزن في مخزن خاص كبير يرأسه أمين المخزن يكون مسؤولا عن دخول وخروج المنتوج.

المبحث الثاني: ماهية الأداء المالي

تهتم المؤسسات والشركات بالأداء المالي بحيث تراه هو السبيل والحل الأمثل للحفاظ على البقاء والاستمرارية، فهو من بين المقومات ودعائم الرئيسية لشركة، حيث يوفر نظام متكامل للمعلومات الدقيقة والموثوق بها لمقارنة الأداء المالي لأنشطة الشركات من خلال مؤشرات محددة لتحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة سلفا.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف وأهمية الأداء المالي

الفرع الأول:مفهوم الأداء المالي

لقد اجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على التحليل المالي ، والتي يمكن استخدامها من أجل تحديد قوة المؤسسة أو ضعفها ، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع،ومعرفة نواحي الاختلاف بينهما و يؤدي الأداء المالي الجيد إلى تعظيم قيمة المؤسسة من خلال قيامها بالتشخيص الإيجابي والسلبي لأدائها المالي.[1]

وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات, الإرادات,الموجودات, المطلوبات وصافي الثروة.[2]

ومن جهة أخرى فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف،ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة،ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. ومما سبق فإن الأداء المالي هو:

- أداة تحفيز لاتخاذ القرارات الاستثمارية وتوجيهها تجاه الشركات الناجحة فهي تعمل على تحفيز المستثمرين للتوجه إلى الشركة أو الأسهم التي تشير معاييرها المالية على التقدم الناجح عن غيرها.
- أداة لتدارك الثغرات والمشاكل والمعيقات التي قد تظهر في مسيرة الشركة فالمؤشرات تدق ناقوس الخطر إذا كانت الشركة تواجه صعوبات نقدية أو ربحية أو لكثرة الديون والقروض ومشاكل العسر المالي والنقدي وبذلك تنذر إدارتها للعمل على معالجة الخلل.

---

[1] – فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، **إدارة البنوك كمدخل كمي واستراتيجي معاصر**، دار وائل للنشر، عمان، ص222.

[2] – علي شيتور، **مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية–دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة–**، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2013، ص51.

- أداة لتحفيز العاملين والإدارة في الشركة لبذل المزيد من الجهد بهدف تحقيق نتائج ومعايير مالية أفضل من سابقتها.
- أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في الشركة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء الشركة أو لأداء أسهمها في السوق المالي في يوم محدد وفترة معينة.

وتعبر الشركات عن أدائها المالي بعبارات تمثل رؤية موضوعية لمستوى الأداء من خلال صيغ ملموسة ذات قيم عديدة وكمية بدلا من استخدام عبارات تؤكد على حقائق عامة حتى يتسنى للشركات تحديد مستوى الأداء بدقة عالية وفعالة[1] .

الفرع الثاني : أهداف الأداء المالي

يمكن التطرق إلى أهداف الأداء المالي في المؤسسة من خلال حصر أهم النقاط التالية[2]:

أ- السيولة وتوازن الهيكل المالي:

تقيس السيولة قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل،أي قدرتها على تحويل الأصول المتداولة إلى أموال متاحة بسرعة،فنقص السيولة أو عدم كفايتها يقود المؤسسة إلى عدم المقدرة على الوفاء أو مواجهة التزاماتها وتأدية بعض المدفوعات، ويقيس هذا المتغير قدرة أصول المؤسسة المتداولة على تغطية الخصوم المتداولة.

أما توازن الهيكل المالي للمؤسسة فيعني أن الموارد الدائمة تغطي الاستخدامات الثابتة والأصول المتداولة تغطي الموارد قصيرة الأجل،وذلك من أجل ضمان حقوق المقرضين وعدم وقوع المؤسسة في حالة عسر مالي،وبصفة عامة عدم قدرة المؤسسة على توفير السيولة الكافية يؤدي إلى الأضرار بثلاث مصالح هي:المؤسسة ، أصحاب الحقوق و عملاء المؤسسة.

ب- التوازن المالي:

ويعتبر التوازن المالي هدفا ماليا تسعى الوظيفة المالية لبلوغه لأنه يمس باستقرار المؤسسة المالي، ويمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت والأموال الدائمة التي تسمح بالاحتفاظ به وعبر الفترة المالية، يستوجب ذلك التعادل بين المدفوعات والمتحصلات أو بصفة عامة بين استخدامات الأموال ومصادرها، من التعريف يتضح أن رأس المال الثابت والمتمثل عادة في الاستثمارات يجب أن يمول عن طريق:الأموال الدائمة، رأس المال الخاص مضافا إليه الديون الطويلة والمتوسطة الأجل. وهذا يضمن عدم اللجوء إلى تحويل جزء منه إلى سيولة

[1] – محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع**، عمان، 2009، ص-ص: 46-45.

[2] – بلال شيخي وآخرون، **مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحكومة على الأنظمة المالية والمحاسبية**، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الخامس حول دور الحكومة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014، ص4.

لمواجهة مختلف الأزمات؛وتحقيق تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، يستوجب التعادل بين المقبوضات والمدفوعات.

ت– الربحية والمر دودية:

فتمثل الربحية نتائج عدد كبير من السياسات والقرارات وتقيس مدى كفاءة وفاعلية إدارة المؤسسة في توليد الأرباح، وهي بذلك تعبر عن العلاقة التي تربط الأرباح برقم الأعمال في المؤسسة الاقتصادية، وتهدف المؤسسة من قياس الربحية إلى تقدير قدرة المشروع على الكسب ومدى كفايته في تحقيق الأرباح الصافية من النشاط العادي الذي تمارسه.

ث– إنشاء القيمة:

إنشاء القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مرد ودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، و المردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل، فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من إنشاء القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية.[1]

الفرع الثالث : أهمية الأداء المالي

تتمثل أهمية الأداء المالي في تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي التقارير المالية، والذين لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي، من أجل اتخاذ القرارات الرشيدة، وتنبع أهمية الأداء المالي أيضا خاصة عند متابعة أعمال المؤسسات ومراقبة أوضاعها وتقييم مستويات أداءها وتوجيهه نحو الاتجاه الصحيح، واستخلاص المعوقات واقتراح إجراءات تصحيحية وترشيد قرارات الاستثمارات حسب الأهداف العامة للمؤسسة،للحفاظ على الاستمرارية والبقاء والمنافسة.

وبالتالي فإن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين مايلي[2]:

- ✓ يستطيع المستثمر متابعة نشاط الشركة وطبيعته، ومتابعة الظروف الاقتصادية والمالية، وتقدير مدى تأثير أدوات الأداء المالي من ربحية وسيولة ومديونية...
- ✓ يمكن المستثمر بالقيام بعملية التحليل والمقارنة وتفسير البيانات المالية لاتخاذ القرار الملائم.

[1] – بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي للشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية المحاسبية، نفس المرجع السابق، ص5.

[2] – محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة**، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2016، ص–ص: 213- 214.

والدور الأساسي للأداء المالي هو توفير معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

ويمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب التالية :

- ✓ تقييم ربحية المؤسسة
- ✓ تقييم سيولة المؤسسة
- ✓ تقييم تطور المؤسسة
- ✓ تقييم مديونية المؤسسة
- ✓ تقييم تطور توزيعات المؤسسة
- ✓ تقييم تطور حجم المؤسسة

ولهذا يتم تحديد معايير ومؤشرات التي توفر للمؤسسة أساليب تحليل الأداء المالي، حيث أن الهدف من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم ثروة المؤسسة، أما تقييم النشاط هو معرفة طريقة تخصيص المؤسسة لمصادرها المالية واستثماراتها والغرض من تقييم الرفع المالي هو معرفة مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي، وتقييم التوزيعات هو معرفة سياسة المؤسسة في توزيع الأرباح، أما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المزايا ذات أغراض اقتصادية.

المطلب الثاني: أدوات و مراحل الأداء المالي في المؤسسة

من خلال ما سبق ذكره من تعاريف وأهداف للأداء المالي فانه يمر بعدة أدوات ومراحل داخل المؤسسة، ويمكن التطرق إليها عبر الفرعين التاليين:

الفرع الأول: أدوات تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة

ومن بين أهم الأدوات المعتمدة في تقييم الأداء المالي في شركات المساهمة ما يلي:

أولا: القيمة السوقية للسهم

تمثل القيمة السوقية للسهم في سعر التداول لسهم الشركة في نهاية السنة وهي القيمة التي يتعامل بها في السوق المالية، كما تعد من المؤشرات الأساسية كونها تعكس وضع الشركة وحجمها من خلال حجم التداول فيها، وسعر إعلان أسهمها، فارتفاع القيمة السوقية للسهم يكون مؤشرا إيجابيا لنجاح الشركة واتجاه المستثمرين لأسهمها لثقتهم باسمها من خلال أدائها المالي[1]، وتعتمد هذه القيمة على عدة عوامل لها قدرة التأثير في ارتفاع وانخفاض هذه القيمة، ومن بين هذه الأخيرة حجم الموجودات، سياسة الاستثمار والعائد إلى حقوق المساهمين...الخ.[2]

ثانيا: العائد إلى حقوق المساهمين أو العائد على حق الملكية

وتقيس هذه النسبة العائد المالي المحقق على استثمارات المساهمين، ولهذا فإنها تعد مؤشرا على المدى الذي توصلت فيه الإدارة استخدام هذه الاستثمارات بشكل مربح، كما تبين قدرة الشركة على جذب الاستثمارات كون العائد على الاستثمار محدد أساسي لقرارات المستثمرين، ويحظى باهتمام حملة الأسهم باعتباره المكافأة التي يتأملها المالك جراء استثمار أمواله، ويتم حسابه بقسمة الدخل الصافي على حقوق الملكية (المساهمين).

ثالثا: العائد إلى المبيعات

وتقيس هذه النسبة العلاقة بين صافي الربح والمبيعات، كما تعكس كفاءة الإدارة في استغلال موارد الشركة في تحقيق الأرباح من المبيعات. فإذا كانت النسبة منخفضة فذلك يدل على عدم قدرة الشركة على تحقيق الأرباح من ثم يقل العائد المتوقع على حملة الأسهم، كما يدل أيضا على عدم مقدرة الشركة على مواجهة الصعوبات المالية[3].

---

[1]– فارس جميل الصوفي، **تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص: محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2006،ص– ص: 87-88.

[2]– حاكم محسن محمّد، **تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال– دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية–**، ورقة عمل مقدمة الى المؤتمر العلمي الأول حول:حوكمة الشركات ودورها في الاصلاح الاقتصادي، جاعة دمشق، سوريا، يومي:15-16 اكتوبر 2008، ص 10.

[3]– محمّد البشير بن عمر، مرجع سابق، ص 217.

رابعا: العائد على إجمالي الأصول

وتقيس هذه النسبة مقدار العائد الذي تحققه الشركة عند استخدامها مبلغا معينا من المال خلال فترة محددة. وهي بذلك تقيس القوة الإرادية للأصول والهدف منها معرفة ما إذا كانت الشركة استردت الأموال التي استخدمتها عند ممارستها النشاط خلال نفس الفترة.[1]

خامسا: عائد السهم أو ربحية السهم

ويقيس كمية الأرباح التي يحصلها كل سهم من أسهم الشركة في نهاية الفترة المالية، ويعتبر عائد السهم الواحد أكثر مؤشرات الأداء استعمالا لقياس كفاءة الأداء المالي للشركات، فهو يلعب دورا مهما في التحليل الاستثماري، كما يعتبر ضروريا للتنبؤ بالأرباح المتوقع توزيعها ومعدلات النمو المتوقع تحقيقها، بالإضافة إلى معرفة القيمة المستقبلية للسهم، ويتم حساب عائد السهم عادة وفق طبيعة رأس المال المستثمر في الشركة، فإذا كان هيكل رأس المال المستثمر بسيطا أو خاليا من الأدوات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية يتم احتسابه بالمعادلة الموالية بعائد السهم الأساسي.[2]

الفرع الثاني : مراحل الأداء المالي

تمر عملية تقييم الأداء المالي بعدة مراحل أهمها ما يلي :

أولا: وجود أهداف محددة مسبقا:

من المؤكد أن عملية تقييم الأداء المالي لا يكون إلا إذا وجدت أهداف محددة مسبقا، وقد تكون في صورة خطة أو سياسة أو معيار أو نمط أو قرار حاكم، فاللوائح المالية وقوانين ربط الموازنة وما تتضمنه من قواعد وضوابط، وكذلك التكاليف النمطية ومعدلات الأداء المعيارية، أهداف محددة مسبقا يتم على أساسها عملية تقييم الأداء في المؤسسة.[3]

ثانيا: الحصول على البيانات والمعلومات الإحصائية

وذلك من خلال القوائم المالية المتمثلة في الميزانية، جدول حساب النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في رؤوس الأموال الخاصة والملاحق المرفقة بالتقارير المالية، إضافة إلى المعلومات المتعلقة بالسنوات السابقة والبيانات المتعلقة بأنشطة الشركات المشابهة.[4]

---

[1]– محمد البشير بن عمر، نفس المرجع أعلاه، ص 217.

[2]– جنوحات آسيا ويسمين لعلابية، **فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة وأثرها على الافصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الاسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: يومي 07-08 ديسمبر 2014، ص 14.

[3]– محمد البشير بن عمر، نفس المرجع السابق، ص216.

[4]– بلال شيخي وآخرون، **مراقبة الأداء الملي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية**، نفس المرجع السابق،ص5.

ثالثا: قياس الأداء الفعلي

يتم قياس أو تقدير الأداء الفعلي عادة بالاعتماد على ما توفره النظم المحاسبية والأساليب الإحصائية من بيانات و معلومات، ويجب توفر عاملين مدربين للقيام بهذه الأعمال، مع استخدام الآلات المستحدثة متى كان ذلك مناسبا، لسرعة عرض نتائج القياس أو التقدير، واتخاذ القرارات الخاصة بها.

رابعا: اتخاذ القرارات المناسبة لتصحيح الانحرافات

وذلك يتوقف على البيانات والمعلومات المتاحة عن الأهداف المحددة مسبقا وقياس الأداء الفعلي، ومقارنة ذلك الأداء المحقق بالهدف المخطط، لذلك فإن تحليل الانحراف وبيان أسبابه يساعدان تقدير الموقف واتخاذ القرار المناسب الذي يجب أن يكون في الوقت المناسب، كما يساعدان أيضا على تحديد التصحيح المطلوب بوضوح.

خامسا: مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير وتحديد الانحرافات:

يتم مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير لتحديد الانحرافات سواء كانت إيجابية أو سلبية، ولتمكين الإدارة من التنبؤ بالنتائج المستقبلية وجعلها قادرة على مجابهة الأخطاء قبل وقوعها من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تحول دون وقوعها. ويجب أن تركز الرقابة على الانحرافات الهامة، وكلما كانت الرقابة محكمة على النظم المالية و المحاسبية، كلما كان كشف الانحرافات أسرع.

سادسا: تحليل ودراسة البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط:

حيث يتعين توفير مستوى من الموثوقية والاعتمادية في هذه البيانات، وقد يتم الاستعانة ببعض الطرق الإحصائية المعروفة لتحديد مدى الموثوقية بهذه البيانات.[1]

[1] – محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة**، نفس المرجع السابق، ص216-217.

المطلب الثالث: معايير ومؤشرات الأداء المالي

هناك العديد من المعايير التي تعبر على مستوى الأداء المالي في المؤسسة إما إيجابيا أو سلبيا، حيث تعتمد هذه الأخيرة على مؤشرات مالية كثيرة تدخل في عملية تقييم أدائها، وهذا من أجل الحكم على الوضعية المالية لها، وبالتالي فإن أي مؤسسة لا تخلو من العوامل المؤثرة على أدائها وخاصة من الناحية التقييمية، وهنا حاولنا التطرق من خلالها إلى الفرعيين التاليين:

الفرع الأول: معايير الأداء المالي

تتمثل معايير الأداء المالي في النقاط التالية[1]:

أولا: المعايير الصناعية

وهي عبارة عن معايير موضوعة على ضوء الظروف الطبيعية الجيدة والمقبولة لنشاط المؤسسة، وقد تكون هذه المعايير ضمن الصناعة الواحدة محليا أو إقليميا أو دوليا،حيث تعبر من خلال مقارنتها مع ما تحقق فيها من أداء المالي المقبول للمؤسسة سواء كان محليا أو إقليميا أو دوليا، وهذا من أجل وضع معايير محددة ومؤشرات واضحة.

ثانيا: المعايير التاريخية

تعتمد هذه المعايير على مقارنة مجموع المؤشرات المالية لسنوات سابقة مع النتائج الحالية لنفس المؤسسة، مثلا: يتم مقارنة نسبة العائد من الاستثمار أو نسبة السيولة للعام الحالي وتقييمه مع السنوات السابقة وملاحظة مدى تطور هذه النسب نحو الأحسن أو الأسوأ، وهذا ما تصبو إليه المؤسسة من أجل تحسين أدائها.

ثالثا: المعايير القطاعية

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في الرقابة على الأداء، وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المؤسسة ومتابعته دوريا، خاصة وأن المؤسسة المعنية تتشابه في العديد من الخصائص مع النشاط القطاعي الذي تقارن به، على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المؤسسات موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، ونسب استخدام الطاقة الإنتاجية ودرجة التباعد الجغرافي.

رابعا: المعايير المستهدفة وهي عبارة عن المعايير التي تعتمد على الخطط المستقبلية للمؤسسة والبيانات التي ترد فيها، حيث يمكن للمقيم أن يقارن بين المعايير التخطيطية مع المعايير المتحققة فعلا لفترة زمنية ماضية، ويعبر تطبيق هذه المعايير عن مدى تنفيذ الخطط الموضوعة مسبقا أي تحقيق الأهداف المسطرة.

[1] – كمال ديدة ومحمد الهاشمي كمرشو، **دور نظام المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الاسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014، ص: 12.

خامسا: المعايير المطلقة:

وهي تعني وجود خاصية متأهلة تأخذ شكل قيمته ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، تقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة.

الفرع الثاني: مؤشرات الأداء المالي

إن المؤشرات التي سيتم التطرق إليها في هذا الفرع هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في تقييم الأداء المالي وهي:[1]

أولا: التوازن المالي من منهجين أساسيين في المؤسسة هما:

1–الدراسة التحليلية الساكنة

إن حساب مختلف المؤشرات التي تدرس التوازن المالي انطلاقا من الميزانية المحاسبية لا يمكن إعطاء تفسيرات دقيقة ووافية، لأن الميزانية المحاسبية لا تعطي أو تعكس الحالة المالية والفعلية للمؤسسة، ومن أجل تخطي هذا الإشكال لابد من اللجوء إلى مصدر آخر للمعلومات المالية وهو الميزانية المالية التي يتم إعدادها انطلاقا من الميزانية المحاسبية وبعض المعلومات الملحقة التي تخص عناصر الميزانية المحاسبية.

2–الدراسة الديناميكية للتوازن المالي

إن الميزانية المالية ورأس المال العامل والاحتياج منه والخزينة هي مؤشرات لتحليل ساكن، أي أنها تقدم صورة عن المؤسسة في لحظة معينة وليست عن فترة معينة، فتقييم التوازن انطلاقا من هذه المؤشرات هو تقييم ساكن غير كافي، بل لابد على المقيم أن يدرس التوازن دراسة ديناميكية، أي يبحث عن ما تم خلال فترة زمنية معينة والأسباب المؤدية إلى ذلك، ومن الأدوات المالية المفيدة لدراسة التوازن المالي للمؤسسة دراسة حركية،نجد ما يسمى بجدول التمويل أو ما يسميه البعض بجدول الموارد والاستخدامات أو جدول التدفقات.

ثانيا: تحليل النسب المالية

يهدف هذا التحليل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد والإمكانيات المتاحة لها، وذلك من خلال الاعتماد على تحليل النسب المالية التي يتم بموجبها التعرف على الواقع الحقيقي لمختلف أوجه النشاط في المؤسسة والنتائج المتوصل إليها، ومن المعروف أن هذه النسب كثيرة وعديدة، حيث تضع المحللين والمسيرين الماليين أمام الأمر الواقع في كيفية التعامل معها ومع الظروف الحالية في ظل التغيرات الحاصلة في العالم من الأزمات والانهيارات العديدة لبعض المؤسسات.

[1]– محمد البشير بن عمر، **دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة**، نفس المرجع السابق، ص– ص: 220-226.

ثالثا: تحليل المردوديات

تعرف المردودية بصفة عامة على أنها ذلك الارتباط بين النتائج والوسائل التي ساهمت في تحقيقها، حيث تحدد مدى مساهمة رأس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية وهي متمثلة في مردوديتين الاقتصادية والمالية.

المبحث الثالث: استخدام النسب المالية في تحسين وتحليل الأداء المالي

سنقوم من خلال هذا المبحث على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النسب المالية وهذا على مدى السنة محل الدراسة[1].

المطلب الأول: تحليل نسبة الأصول

جدول (2–1):يبين حساب نسبة الأصول المتداولة والملكية لسنة**2015**

الرقم	النسبة	القيمة	النسبة المئوية
1	نسبة الأصول المتداولة= الأصول المتداولة /إجمالي الأصول	$\frac{146497695}{448752115}$	%32.6
2	نسبة الملكية = حقوق الملكية / إجمالي الأصول	$\frac{62589719}{448752115}$	%13.9

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق على نسبة الأصول: نلاحظ أن نسبة الأصول المتداولة في سنة 2015 قد انخفضت وهذا لانخفاض قيمة الزبائن كما نلاحظ أن إجمالي الأصول اكبر من الأصول المتداولة.

التعليق على نسبة الملكية: نلاحظ أن نسبة الملكية لسنة 2015 قد انخفضت وهذا لانخفاض قيمة حقوق الملكية، كما نلاحظ أيضا أن إجمال الأصول لسنة 2015 أكبر من حقوق الملكية.

[1]– بناءا على وثائق المؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل نسب السيولة والربحية.[1]

جدول(2-2): يبين حساب نسب السيولة والربحية لسنة 2015

الرقم	النسبة	القيمة	النسبة المئوية
3	نسبة السيولة = الأصول المتداولة/الخصوم المتداولة	$\frac{146497695}{386162395}$	%37.9
4	نسبة الربحية = صافي الأرباح/قيمة الإنتاج	$\frac{6503487}{416146526}$	%1.56

المصدر: إعداد الطلبة انطلاقا من الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق على نسبة السيولة: نلاحظ أن نسبة السيولة لسنة 2015 قد انخفضت، وهذا لانخفاض قيمة الزبائن كما نلاحظ أيضا أن قيمة الخصوم المتداولة أكبر من قيمة الأصول المتداولة.

التعليق على نسبة الربحية: نلاحظ أن نسبة الربحية لسنة 2015 قد ازدادت وهذا لزيادة صافي الأرباح، كما نلاحظ أن قيمة الإنتاج أكبر من صافي الأرباح.

المطلب الثالث: تحليل نسبة الالتزامات

جدول(2-3): يبين حساب نسبة الالتزامات لسنة**2015**

الرقم	النسبة	القيمة	النسبة المئوية
5	نسبة الالتزامات= مجموع الديون/الأصول المتداولة	$\frac{76798443}{146497695}$	%52.4

المصدر: من إعداد الطلبة انطلاقا من الوثائق المحاسبية للمؤسسة

التعليق على نسبة الالتزامات: نلاحظ أن نسبة الالتزامات لسنة 2015 قد ازدادت وهذا لزيادة الديون قصيرة الأجل، حيث استخدمنا الديون قصيرة الأجل لأن الديون الطويلة و المتوسطة غير موجودة، كما نلاحظ أن الالتزامات أقل من الأصول المتداولة، فنسبة الالتزامات تمثل 0.524 من الأصول المتداولة.

و بالتالي فالمؤسسة تعتمد على القروض القصيرة الأجل لحل المشاكل القصيرة الأجل.

[1] - بناءا على وثائق المؤسسة.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أصبح التسيير في المؤسسة بشكل عام و التسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف الرئيسية للمؤسسة، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق المؤسسة أهدافها العامة واستقرارها بأكثر فعالية ومن أهداف هذا التسيير تحسين الأداء المالي، حيث تلجأ المؤسسة إلى معرفة مركزها المالي لتحسين أداءها المالي ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسة أن تستخدم النسب المالية التي تلعب دورا كبيرا في تحسين الأداء المالي وهذا ما دارسناه في حالة مؤسسة سوفيا.

الخـــاتـمـــة

من خلال دراستنا لموضوع أهمية النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة، حاولنا إبراز هذه المساهمة الفعالة والدور الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي، بالتطبيق على حالة مؤسسة سوفيا، فالنسب المالية تعتبر من بين الأدوات الأكثر شيوعا في التحليل المالي وأكثر الوسائل استخداما لتقييم الأداء المالي للمؤسسة، وتهدف طريقة النسب المالية إلى تحديد عتبات أو معايير يمكن من خلالها الحكم على وضع وأداء المؤسسة.

فالأداء المالي يمثل المرآة العاكسة لنشاط المؤسسة أمام كل المتعاملين معها ويساعدها على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات المستقبلية والسليمة لوضعية المؤسسة.

نتائج اختبار الفرضيات:

خلصت هذه الدراسة إلى جملة من النتائج وفيما يلي نلخص هذه النتائج:

- الفرضية الأولى صحيحة وقائلة أن النسب المالية هي علاقة بين متغيرين أو بندين من بنود القوائم المالية.
- الفرضية الثانية جاءت صحيحة وقائلة بأن النسب المالية تؤدي إلى تحسين الأداء المالي.
- الفرضية الثالثة جاءت صحيحة وقائلة بأن المؤسسة تعتمد في تحسين أداءها على النسب المالية.

نتائج البحث:

- نسبة الأصول المتداولة تقدر ب 32.6%
- نسبة الملكية تقدر ب 13.9%
- نسبة السيولة تقدر ب 37.9%
- نسبة الربحية تقدر ب 1.56%
- نسبة الالتزامات تقدر ب 52.4%

توصيات البحث

على ضوء النتائج المحققة يمكن أن نقترح بعض التوصيات لإيضاح أهمية النسب المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة منها:

- يجب الاعتماد على النسب المالية كونها أداة تساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة.
- على مستخدمي القوائم المالية استخدام النسب المالية للمساعدة في التقويم المالي للمنشآت.
- على المؤسسة أن تعتمد على النسب المالية لتحسين أدائها.
- يجب الاستفادة من النسب المالية كونها أداة تساعد في قراءة القوائم المالية وفي عملية التنبؤ والتخطيط وتقويم الأداء المالي.

- يجب العمل بموجب النسب لخدمة الأطراف المعينة بقراءة وتفسير الأرقام.
- **آفاق البحث**

في الأخير يمكن القول أن بحثنا هذا الملم بجميع الجوانب والتفاصيل المتعلقة بالموضوع، إذ يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعلها تكون منطلقا لبحوث أخرى في الموضوع.

كما أردنا التحسيس بأهمية بعض الجوانب التي يمكن أن تكون لبحوث في المستقبل نتطرق لها في النقاط التالية:

- تقييم النسب المالية ودورها في كفاءة المؤسسة.
- فعالية النسب المالية في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة الكتب:

1-خالد وهيب الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000.

2- عاطف وليم أندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

3- فلاح حسن الحسني، مؤيد عبد الرحمان، إدارة البنوك كمدخل كمي واسترتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان.

4-مُحَّد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5-ناصر دادي عدون، التحليل المالي، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، لا توجد طبعة، 1999.

6-وليد ناجي الحيالي، التحليل المالي، من منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

الأطروحات:

1-فارس جميل الصوفي، تحليل العلاقة بين مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية والأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص محاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان، 2006.

2-مُحَّد البشير بن عمر، دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء المالي للمؤسسة، دراسة حالة المجمع الصناعي صيدال، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016.

المذكرات:

1-علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة مؤسسة التسيير السياحي بسكرة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبية، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2014/2013.

2-مفيد عبد اللاوي، التحليل المالي ودوره في اتخاذ قرارات التمويل، المكتب الجامعي، الوادي، 2007.

الملتقيات الدولية:

1-بلال شيخي وآخرون، مراقبة الأداء المالي لشركات المساهمة من خلال تطبيق قواعد الحوكمة على الأنظمة المالية والمحاسبية، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الخامس حول دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014.

2-جنوحات آسيا ويسمين لعلابية، فعالية الحوكمة في تحسين أداء المؤسسة وأثرها على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، يومي: 07-08 ديسمبر 2014.

3-حاكم محسن مُحَّد، تحليل العلاقة بين آليات الحوكمة ومؤشرات أداء منظمات الأعمال، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العلمي الأول حول: حوكمة الشركات ودورها في الإصلاح الإقتصادي، جامعة دمشق، سوريا، يومي: 15-16 أكتوبر 2008.

4-كمال ديدة ومُحَّد الهاشمي كمرشو، دور نظام المعلومات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الخامس حول: دور الحوكمة في تحسين الأداء المالي للمؤسسات بين تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة الإسلامية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي يومي: 07-08 ديسمبر 2014.

المطبوعات:

1-دردوري لحسن، مطبوعة في التشخيص المالي، السنة الأولى ماستر، تخصص مالية وحاكمية المؤسسة ومالية وإقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة، 2015/2014.

المواقع الالكترونية:

1. eacademic.ju.edu.jo/.../

2. eacademic.ju.edu.jo/.../الفصل20%المالية20%الادارة20%مبادئ20%مادة20%شفافيات%..

3. http://www.aazs.net/t2558-topic.

4. http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=49062939

ملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA

Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCH

Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice clos le : 31/12/2015

BILAN (ACTIF)

Série G,n°2 (2010)

ACTIF	2015			2014
	Montants bruts	Amortissements, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition - Goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	36 560 373	18 344 686	18 215 686	18 215 686
Immobilisation corporelles				
Terrain	19 200 000		19 200 000	19 200 000
Batiments	93 671 128	26 968 832	66 702 295	62 790 920
Autres immobilisations corporelles	429 312 064	231 175 626	198 136 438	63 331 473
Immobolisation en cession				
Immobilisation en cours				
Immobilisation financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Pret et autres actifs financiers non courants				
Impots différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	578 743 565	276 489 145	302 254 420	163 538 080
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	10 901 823		10 901 823	4 959 383
Créances et emplois assimilés				
Clients	73 565 891		73 565 891	153 176 680
Autres débiteurs	5 832 314		5 832 314	5 575 965
Impots et assimilés	3 936 552		3 936 552	
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	52 261 112		52 261 112	68 258 063
TOTAL ACTIF COURANT	146 497 695		146 497 695	231 970 092
TOTAL GENERAL ACTIF	725 241 261	276 489 145	448 752 115	395 508 173

المديرية الولائية للضرائب بالوادي
مفتشية الضرائب بالرباح
تاريخ الوصول : 29 أفريل 2016
رقم القيد :

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Ennour - Tazoult - W/ BATNA

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA
Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA
Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercic clos le : 31/12/2015

BILAN PASSIF

PASSIF	2015	2014
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	50 000 000	50 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	2 417 979	2 128 290
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat part du groupe (1)	6 503 487	5 793 783
Autres capitaux propres-Report à nouveau	3 668 253	5 777 603
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	62 589 719	63 699 676
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits comptabilisés d'avance		
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	206 912 607	76 764 375
Impôts	1 592 872	2 057 814
Autres dettes	100 858 472	208 939 793
Trésorerie Passif	76 798 443	44 046 513
TOTAL PASSIFS COURANTS III	386 162 395	331 808 497
TOTAL GENERAL PASSIF	448 752 115	395 508 173

(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Bnnour - Tazoult - W/BATNA

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA

Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCHA

Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Exercice du 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

RUBRIQUES		2015		2014	
		Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		416 427 600		503 510 350
	Prestations de services				424 012
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,ristournes accordés					
Chiffre d'affaires net des Rabais,remises,ristournes			416 427 600		503 934 362
Production stockée ou déstockée		281 073		805 861	
Production immobilisée					
Subventions d'exploitation					
I-Production de l'exercice			416 146 526		503 128 501
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		327 535 449		392 844 289	
Autres approvisionnements		11 987 827		21 856 645	
Variations des stocks					
Achats d'études et de prestations de services					
Autres consommations		4 264 018		5 629 204	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale	44 569			
	Locations				
	Entretien, réparations et maintenance	1 233 709		1 023 057	
	Primes d'assurances	982 955		2 107 522	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	742 309		1 629 545	
	Publicité	15 950		13 070	
	Déplacement, missions et réceptions	2 526 792		1 035 043	
Autres services		1 034 116		877 927	
Rabais,remises,ristournes obtenus sur exercices extérieurs					
II-Consommations de l'exercice		350 367 697		427 016 305	
III - Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			65 778 829		76 112 195
Charges de personnel		18 597 440		18 424 876	
Impôts et taxes et versements assimilés		5 008 508		8 333 208	
IV-Excédent brut d'exploitation			42 172 880		49 354 109

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Emnour - Touggourt - W/ BATNA

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

N.I.F 0 0 0 0 3 9 0 4 0 3 0 6 3 6 4

Désignation de l'entreprise

MOULIN SOUFIA

Activité: MINOTERIE ET TRANSPORTS DES MARCH

Adresse: ZI.I BAYADA W EL-OUED

Période du : 01/01/2015 au 31/12/2015

COMPTE DE RESULTATS

	2015		2014	
	Débit (en Dinars)	Crédit (En Dinars)	Débit (en Dinars)	Crédit (en Dinars)
Autres produits opérationnels		11 412 102		13 527 967
Autres charges opérationnelles			147 445	
Dotations aux amortissements	30 759 859		44 371 338	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provisions				
V-Résultat opérationnel		22 825 123		18 363 293
Produits financiers		520 071		278 836
Charges financières	35 316 197		11 117 735	
VI-Résultat financier	14 796 125		10 838 898	
VII-Résultat ordinaire (V+VI)		8 028 997		7 524 394
Eléments extraordinaires (produits) (*)				
Eléments extraordinaires (Charges) (*)				
VIII-Résultat extraordinaire				
Impôts exigibles sur résultats	1 525 510		1 730 611	
Impôts différés (variations) sur résultats				
IX - RESULTAT DE L'EXERCICE		6 503 487		5 793 783

(*) A détailler sur état annexe à joindre.

Maître : BENHALA NACER
Commissaire Aux Comptes
Cité Ennour - Tazoult - W/BATNA

تُم بحمد الله